

النصائح الحرة

لأخواننا الخارجين

للعادة الفكر والنظر

للشيخ العيد شريفي الجزائري - حفظه الله -

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد :

فهذه رسالة لشيخنا الفاضل أبي عبد الباري العبد بن سعد شريفني ، قد استأذنت الشيخ في نشرها على نطاق واسع في المنتديات السلفية فأجازني بذلك ، جزاه الله عنا خيرا.

وقد كان جامع هذه الرسالة من الإخوة الذين التحقوا بالجلال ثم عادوا إلى رشدكم بفضل الله تعالى ثم جهود شيخنا في ذلك ، وقد كان أعجبه أسلوب شيخنا في طرح هذه المسألة وتأصيلها ، فجمعها من كلام شيخنا ثم عرضها عليه وزاد فيها الشيخ ونقح وصحح فجاءت عزيزة في بابها والله الحمد والمنة ، فأردت أن أسهم في هذا الجهد وإحياء الرسالة بنشرها على هذا المنتدى ابتداء (وهذا بكتابتها وإنزالها بنفسي) حتى يعم النفع وينشرها الإخوة من بعدي على أوسع نطاق بإذن الله تعالى وسأجعل هذا على شكل حلق متعددة ، والله الموفق.

هذه الرسالة جمعها ورتبها : أبو أسامة بورقية بن سليمان أوجيط - رحمه الله -.

بسم الله الرحمن الرحيم.

قال الله تعالى : [ولقد وصلنا لهم القول ولعلمهم يتذكرون]¹.

وقال تعالى : [فاقصص القصص لعلهم يتفكرون]².

قال الحسن البصري رحمه الله : فإن قوما طلبوا العبادة ، وتركوا العلم ، حتى خرجوا بأسيا فهم على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ولو طلبوا العلم ، لم يدهم على ما فعلوا³.

1- القصص الآية: 51.

2- الأعراف الآية: 176.

3- مفتاح دار السعادة ط 1414 ج 1 ص 158.

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

[يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا و أنتم مسلمون]

[يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيبا]

[يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما]

أما بعد :

لما كان الخروج على الحكام في هذه الديار الإسلامية من المنكر الذي أمر الله سبحانه وتعالى بالنهاي عنه ، والسكوت عنه إثم لما فيه من مظاهره إخواننا الخارجين ، والكشف عن خطئهم وبيان غلطهم وإيصال صوت الحق إليهم والسعي لوقف هذا البغي والفساد من أكد الواجبات في هذا الوقت ، اتصلت بشيخنا الفاضل : أبي عبد الباري العيد شريفي - حفظه الله ونفع به - الذي كان له الفضل الكبير في إقناع جم غفير من إخواننا الخارجين على وضع السلاح والكف عن القتال من خلال لقاءاته العديدة معهم في الجبال .

قلت : اتصلت به ليزودني بما عنده من علم في قضية الخروج على الحكام . فأفادني علما جما في هذه المسألة الخطيرة التي همت وشغلت بال كثير من الشباب المتحمس ، واستأذنته في كتابة رسالة مختصرة ناشد فيها إخواننا الذين ضلوا السبيل - هداهم الله وإيانا - بالعودة إلى أهليهم لاستئناف الحياة المدنية العادية ، ونبين لهم الحق الواضح الذي يجب إتباعه في هذه النازلة التي حلت بديارنا ، فوافق وبارك هذا العمل .

فاستعنت بالله وانطلقت في العمل ، وبعد شهر تم إعداد هذه الرسالة التي سماها شيخنا :

*** * النصائح الدرر لإخواننا الخارجين لإعادة الفكر والنظر * ***

و أصل هذه الرسالة كلمات لشيخنا الفاضل نصح بها إخواننا الخارجين - هداهم الله وإيانا - استنسختها من الأشرطة التي سجلتها معه ، إلا أنني نظمتها وتوسعت فيها ، وسغتها بأسلوبي الخاص (لأن حديث الشيخ معي كان مشافهة وارتجالا ، والطابع الغالب في مثل هذا الحال التبسيط والتسهيل واللغة العامية) ، مع التذكير أن له الفضل في تقويم هذه الرسالة وتسديدها حيث قرأها عليه وراجعها عنده ثلاث مرات ، و خلال ذلك كان ينبهني على أخطائي ويسددها بتوجيهاته حتى تمت ، فجزاه الله عنا خيرا ما يجزي به شيخا عن تلميذه .

وقبل الشروع في المقصود ، أود أن أنقل كلاما لشيخنا الفاضل سمعته منه يجيب فيه عن تهمة رماه بها بعض إخواننا الخارجين - هداهم الله وإيانا - وأرادوا النيل منه بتلك الفرية فيقول :

أنا ضد هذا الخروج ، وكنت أبين هذا من بداية وقوع هذه الفتنة ، ولو كنت من عملاء الطاغوت - كما

يقولون - (والمقصود بالطاغوت في الشرع هو كل ما يعبد من دون الله و هو راض ، وعليه فلا يقال للحكام

طاغوتا إلا إذا ادعى لنفسه حق التبديل والتعديل لأحكام الله من قبل نفسه ، أو ادعى لنفسه الاستقلال بالحكم بعد

قيام الحجة عليه وعلم أنه جاوز حده وادعى لنفسه صفة الربوبية وحق الألوهية .) ما صعدت إلى الجبال لمخاورة إخواننا الذين ضلوا الطريق لأنني أخشى على نفسي ، وبصعودي عندهم أعرض نفسي للقتل ، فليس لي صلة لا بالشرطة ولا بالدرك ولا بالمخابرات .

وكل الاتصالات التي فعلتها لإقناع إخواني بحكم العمل الذي أقدموا عليه إنما فعلتها - نصحا لله و لرسوله ولدينه وللمسلمين ، وعرضت نفسي للخطر إذ لو أمسكوا في بيتي أو وصل إليهم الخبر لاقمت بعدم التبليغ . وقد أدخلت جماعة منهم إلى بيتي قبل سنتين أو ثلاث وشربوا معي الشاي ، وسجلت معهم أشرطة ليوصلوها إلى إخوانهم ، ولو كنت كما يقولون - عميلا للطاغوت - لبلغت عليهم ولكني لم أفعل . ، ولما تكلم إخواننا التائبون عنا بخير ، وبلغ الخبر إلى الشرطة والدرك ، وطلب مني الإخوة عقد جلسة معهم في الجبال اقتضى الأمر أن أخبر السلطات باللقاء لدفع الشبه عن نفسي .

فليتأكد إخواننا - هداهم الله وإيانا - أن بياننا لما يجري في البلاد - أنه فساد وليس بجهاد - إنما قمنا به بدافع شرعي لا ذلا ولا خضوعا لأحد من الخلق ، ولست مستعدا أن أضيع جنتي -والله - ولو من أجل أمي و لا والدي ، ولن يصل إلى مرتبتهم أحد ، فلست على استعداد أن أراهن بالجنة لإرضاء زيد أو عمرو والله تعالى يقول : [والله ورسوله أحق أن ترضوه]¹ .

إني أقف المواقف الشرعية أين يجب أن نقول الحق قلناه ، و أين يجب أن نخالف خالفنا ، والأشرطة موجودة ، وكلامي مسجل ، ودليلي في هذا ما قرره عثمان بن عفان رضي الله عنه الخليفة الثالث المبشر بالجنة لما حوضر في بيته وتولى الخارجون عليه مقاليد الحكم في المدينة و من حملتها الصلاة بالناس ، سأله سائل فقال : إنك إمام عامة و نزل بك ما نرى ، وهذا الذي يصلي بالناس إمام فتنة ! قال : الصلاة أحسن ما يعمل الناس ، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم ، وإذا أسأؤوا فاجتنب إساءتهم² .

فانظروا إلى القاعدة التي قعدها : لا يضررك كونه مفتونا بل إذا أحسن فوافقه على إحسانه ، و اترك ما افتتن به³ . يعني إذا في بلد من البلدان الطاغوت - كما يقولون - فعل شيئا يقره الشرع فنحن أول من يستجيب له ، ومثل هذه الاستجابة لا تعني أبدا أننا لم نتبرأ مما لا يرضي ربنا ، ونفس الكلام نقوله في هذه القضية : الحكومة فتحت باب العودة إلى الحياة العادية لإخواننا الذين ضلوا السبيل فنحن معها في هذه القضية وغيرها من القضايا التي ترضي ربنا ، أما القضايا التي فيها مخالفات شرعية فلا نقبلها و ننكرها بحسب استطاعتنا ، وموقفنا من السلطة الاعتماد لحزب إسلامي عندما أرادت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الدخول بالشباب حلبة السياسة معروف عند الجميع ، و لو كنا نوالي الحكومة في كل أمر لما قلنا لها : لا للحزب الإسلامي ، فموقفنا موقف شرعي لا غير) قال البشير الإبراهيمي - رحمه الله - عن التحزب : أوصيكم بالابتعاد عن هذه الحزبيات التي نجم بالشر ناجمها ، وهجم -ليفتك بالخير والعلم - هاجمها ، وسجم على الوطن بالملح الأجاج ساجمها ، إن هذه الأحزاب كالميزاب جمع الماء كدرا ، وفرقه هدرا ، فلا الزلال جمع ، ولا الأرض نفع⁴ .

¹ - التوبة 62.

² - أخرجه البخاري رقم 695.

³ - فائدة ذكرها ابن حجر في الفتوح عند شرحه للحديث .

⁴ - عيون البصائر 2 ص 292.

وكذلك أقول : ليس الغرض من إخراج هذه الرسالة نصر باطل أو تخذيل حق ، وإنما غرضنا رفع الإثم عن أنفسنا ببيان غلط إخواننا الخارجين -هداهم الله وإيانا - ودعوتهم إلى التوبة مما هم فيه من قبل أن يلقوا ربهم على غير طاعة وعلى غير هدى.

فأرجوا من الله تعالى أن يعم نفع هذه الرسالة ، ويكثر المستفيدون منها ، وأسأل الله أن يجعلها لوجهه الكريم خاصة ، ولسنة نبيه صلى الله عليه وسلم موافقة ، و أن يجعلها مما يلحقني بعد موتي (قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما علمه ونشره ...¹ . ويثقل بها موازيني [يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم]² .

وما توفيقى إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
وكتبه أبو أسامة بورقيبة بن سليمان أوجيط - رحمه الله - مساء يوم الاثنين 8 رجب 1420 هجرية الموافق ل: 18-10-1999 العجبية -الجزائر.

¹ - صحيح الجامع الصغير *2227*. وإرواء الغليل *1079*.

² - الشعراء: *88-89* .

أخي المقاتل ! ارعني سمعك يردك الله.

إني أعلم أنك تريد الخير لهذا الدين وهذه الأمة ، ولكنك - والله أعلم - لم تأت البيوت من أبوابها ولم تعط القوس باريها ، والنية الطيبة لا تشفع عند الله تعالى لقبول عمل انعدم فيه شرط المتابعة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم: من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد¹.

ومعنى هذا الحديث أن من عمل عملاً لم يشرعه الله فهو مردود على صاحبه لأن الله عز وجل لا يعبد إلا بما شرع . قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : قال بعض السلف : ما من فعلة - وإن صغرت - إلا ينشر لها ديوانان لم وكيف ؟ وكيف فعلت ؟ فالأول سؤال عن علة الفعل وباعته وداعيه : هل هو حظ عاجل من حظوظ العامل ، وغرض من أغراض الدنيا في محبة المدح من الناس أو خوف ذمهم ، أو استجلاب محبوب عاجل ، أو دفع مكروه عاجل ، أم الباعث على الفعل : القيام بحق العبودية ، وطلب التودد والتقرب إلى الرب سبحانه وتعالى وابتغاء الوسيلة إليه .

ومحل هذا السؤال أنه هل كان عليك أن تفعل هذا الفعل لمولاك ، أم فعلته لحظك وهواك ؟ والثاني : سؤال عن متابعة الرسول عليه الصلاة والسلام في ذلك التعبد : أي هل كان ذلك العمل مما شرعته لك على لسان رسولي ؟ أم كان عملاً لم أشرعه ولم أرضه ؟ فالأول سؤال عن الإخلاص ، والثاني عن المتابعة . فإن الله سبحانه لا يقبل عملاً إلا بهما ، فطريق التخلص من السؤال الأول بتجريد الإخلاص ، وطريق التخلص من السؤال الثاني بتحقيق المتابعة ، وسلامة القلب من إرادة تعارض الإخلاص ، وهوى يعارض الإتيان².

فكان الواجب عليك - أخي المقاتل - وأنت الحريص على متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم ، أن لا تقدم على الخروج حتى يأذن لك الشرع ، خاصة أن مسألة الخروج على الحكام مسألة خطيرة وليست بسيطة كما تظنها وتحسبها ، لأنها تكلف الأمة بأكملها دماءها وأعراضها وأموالها . وإراقة الدماء وإباحة العرض والمال مسؤولية كبيرة لا يمكن أن يتحملها أي شخص ، أو أن يقرر زمامها أو مكانها أو فائدتها أو ضررها إلا العلماء المعتبرون والراسخون ، وأهل الحل والعقد في الأمة ، لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في معرض كلامه عن القتال : وفي الجملة فالبحت في هذه الدقائق من وظيفة خواص أهل العلم³.

لأن الخطأ والانحراف فيها عن جادة الصواب وارد جدا على غير العلماء الراسخين في العلم .؛ قال الشيخ عبد الرحمن السعدي - رحمه الله - : إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولي من هو أهل لذلك ، ويجعل من أهله ولا يتقدم بين أيديهم ، فإنه أقرب إلى الصواب وأحرى للسلامة من الخطأ⁴. إذن العصمة من الخطأ والانحراف تكمن في استفتاء الراسخين في العلم ، و كل فساد وبلاء و شر في الدنيا والآخرة فسببه سؤال من ليس أهلاً للفتوى ، لذلك كله بكى ربيعة يوماً بكاءً شديداً فلما قيل له : أمصيبة نزلت بك ؟ فقال : لا ! ولكن أستفتي

¹ - أخرجه البخاري * رقم 554 .

² - فقه النوازل : لبكر بن عبد الله - رحمه الله - ط الرسالة ج: 1 ص : 65 و 66

³ - منهاج السنة : م 4 ص 504 .

⁴ - تفسير السعدي انظر الآية 83 من سورة النساء .

من لا علم عنده و ظهر في الإسلام أمر عظيم¹ .

فيظهر مما سبق أن الذي يستحق إدلاء حكم الله في مسألة الخروج على الحكام في الجزائر هو العالم المعاصر الحي (أي يرد الأمر في النوازل للعلماء الأحياء لا الأموات ، لأن لكل واقع ملابساته و أحكامه ، فلا يجوز إنزال فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله -أو القرطبي - رحمه الله - أو غيرهما من العلماء السابقين على واقعنا لأنهم عايشوا واقعا فأفتوا بحسبه و نحن نعايش واقعا آخر ليس كواقعهم .) الراسخ البارع في علوم الشرع الذي إذا سئل عن مسألة كأن علم الدنيا لوح بين عينيه ، وكان من الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها² .

و من تكلم في هذه القضية الخطيرة التي نزلت بديارنا ، ولم يشهد له العلماء الربانيون في هذا العصر بالرسوخ في العلم ، و الأهلية للبحث في النوازل الكبار ، فلا يقبل قوله ، ولا ينفذ حكمه ، ولا يصح استفتائه ، لأنه ليس من أهل هذا الشأن ، وهو فيما أقدم عليه آثم كذاب مغرور ، قال الإمام النووي - رحمه الله - قالوا : -أي العلماء - فأما من ليس بأهل للحكم ، فلا يحل له الحكم ، فإن حكم فلا أجر له ، بل هو آثم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا ، لأن إصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي ، فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا ، و هي مردودة كلها ، ولا يعذر في شيء من ذلك ، و قد جاء في الحديث في السنن * القضاة ثلاث قاض في الجنة واثنان في النار : قاض عرف الحق ف قضى به فهو في الجنة ، و قاض عرف الحق ف قضى بخلافه فهو في النار ، وقاض قضى على جهل فهو في النار³ * .

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : وهذا الضرب إنما يستفتون بالشكل لا بالفضل ، و بالمناصب لا بالأهلية ، قد غرهم عكوف من لا علم عنده عليهم ، و مسارعة أجهل منهم إليهم ، تُعجُّ منهم الحقوق إلى الله عجيجا ، و تضحجُّ منهم الأحكام إلى من أنزلها ضجيجا ، فمن أقدم بالجرأة على ما ليس له بأهل من الفتيا أو قضاء أو تدريس استحق اسم الذم ، و لم يحل قبول فتياه ولا قضائه هذا حكم دين الإسلام . وإن رغمت أنوف من أناس ::::: فقل يا رب لا ترغم سواها .⁴

و كذلك نقول : لا نأخذ عن مثل هذا الضرب من العباد ديننا مهما ألفوا ونشروا وحققوا وصاحوا ، قال ابن سيرين - رحمه الله - : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم⁵ .

فلا نقبل قول أحد إلا إذا ثبتت عدالته و أهليته للفتوى بالتزكية من العدول الثقات أهل العلم والفهم - إذا جربوه بطول العشرة والمعاملة حتى عرفوا سره وعلايته - لهذا بوب الإمام النووي - رحمه الله - لصحيح مسلم بابا سماه (النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها) ومما جاء في هذا الباب قصة عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - حينما جاءه رجل يحدثه ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال : يا بن عباس ! مالي لا أراك تسمع لحديثي ؟

¹ - التعالم للشيخ بكر - رحمه الله ط دار القلم الجزائر ص 32.

² - أبو داود رقم : 3740 وهو صحيح .

³ - أخرجه أبو داود (3573) وابن ماجه (2315) ** شرح مسلم ج 12 ص 240 طبعة دار المعرفة بيروت .

⁴ - التعالم صفحة 33.

⁵ - أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه رقم : 26.

أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و لا تسمع ، فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرناه أبصارنا ، و أصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف .¹ لهذا كله قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : لا يصح له * أي السائل * أن يسأل من لا يعتبر في الشريعة جوابه ، لأنه إسناد أمر إلى غير أهله ، والإجماع على عدم صحة مثل هذا ، بل لا يمكن في الواقع لأن السائل يقول لمن ليس بأهل لما سئل عنه : أخبرني عما لا تدري ، و أنا أسند أمري لك فيما نحن في الجهل به على سواء ، مثل هذا لا يدخل في زمرة العقلاء ، إذ لو قال له : دلني في هذه المفازة على الطريق إلى الموضع الفلاني ، وقد علم أنهما في الجهل بالطريق سواء ، لعهده من زمرة المجانين ، فالطريق الشرعي أولى ، لأنه هلاك أخروي و ذلك هلاك دنيوي خاصة² .

وقال أيضا : لا يصح أن يخطر بخاطر العامي ولا غيره تقليد الغير في أمر مع علمه بأنه ليس من أهل ذلك الأمر ، كما أنه لا يمكن أن يسلم المريض نفسه إلى أحد يعلم أنه ليس بطبيب إلا أن يكون فاقد العقل³ ، فإذا تقرر لديك أخي المقاتل ما تقدم من أنه لا يفتي في النوازل إلا من كان عالما ربانيا ، والمستفتي لا ينبغي له أن يسأل إلا من كان هذا وصفه ، فإن أهل الحل والعقد ومجتهدي هذا العصر أمثال الحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - والشيخ العلامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله - والشيخ العلامة الأصولي الفقيه محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - وغيرهم من العلماء المعبرين المحققين الذين هم رموز الدعوة السلفية قد أجمعوا على تحريم الخروج على حكام الجزائر واستنكفوا عن تسمية ما أنت فيه جهادا ، وطلبوا منك ومن كل خارج وضع السلاح والكف عن القتال و التوبة مما أنتم فيه .

وإجماعهم هذا قد صار اليوم في الشهرة والظهور كشهرة ما يحدث في الجزائر من هرج ومرج ، و أشرطتهم التي تكلموا فيها عن واقع الجزائر الأليم قد وزعت على نطاق واسع ، ونعتقد أنها وصلتكم واستمعتم إليها - نذكر منها على سبيل المثال :

1- شريط للمحدث العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - يوم 23-10-1995 م. تحت عنوان : (منهج الخوارج) و رقمه هو : 830 على واحد .

2- شريط للشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - وقد تم تسجيله يوم : 28-05-1999 م.

3- شريط فيه مكالمة هاتفية بين شيخنا أبي عبد الباري والشيخ عبد المحسن بن محمد البدر .

ولا يوجد - ولا واحد - من أهل العلم المعبرين المحققين الذين وضع لهم القبول في الأرض ، ومن قال فيهم شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ومن له في الأمة لسان صدق عام ، بحيث يثنى عليه ، و يحمد في جماهير أجناس الأمة ، فهؤلاء هم أئمة الهدى و مصابيح الدجى⁴ .

يؤيده ما أقدمتم عليه إلا ما سمعناه عن بعض المتعلمين والمتمشيخين أمثال أبي قتادة و أبي الوليد وغيرهما ممن لا يعتد

¹ - مقدمة مسلم : رقم 21.

² - الموافقات تحقيق مشهور ط 1417 ج 5 ص 285* .

³ - الاعتصام تحقيق سليم الهلالي ج 2 ص 285 .

⁴ - مجموع الفتاوى ، دار بن حزم ط 1، 1418، ج 11، ص 27.

بقولهم ، ولا عبرة بهم لأنهم ليسوا من أهل الحل والعقد ، ولا بلغوا رتبة الاجتهاد.

فحصل بذلك الأمر الإجماع على تحريم الخروج على حكام بلادنا ، وإذا كان الأمر كذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - قال : وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم ، فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة¹.

فإجماع مجتهدى هذه الأمة في هذا الوقت على تحريم الخروج على حكام الجزائر حجة قوية في ديننا ، ولا يجوز لأحد أن يخالفه بدعوى نبد التقليد لأنه عند التحقيق تجده يقلد كل من هب ودب من حدثاء الأسنان ، فما دمت أخي المقاتل لست من أهل العلم ، ولم تبلغ رتبة الاجتهاد ، وفقه المصالح والمفاسد أنت عنه بمعزل ، فيتعين عليك الأخذ بفتوى هؤلاء العلماء الكبار في هذه النازلة ، وتخضع لحكمهم فيها وتترل نفسك فيها منزلة العامي الذي يجب عليه تقليد المجتهد.

قال الإمام ابن عبد البر - رحمه الله - فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تترل بها لأنها لا تتبين موقع الحجة ، ولا تصل بعدم الفهم إلى علم ذلك ، لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها ، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة والله أعلم².

وقال الإمام الشاطبي : إن وجود الأدلة بالنسبة إلى المقلدين وعدمها سواء ، إذ كانوا لا يستفيدون منها شيئا ، فليس النظر في الأدلة والاستنباط من شأهم ، ولا يجوز ذلك لهم البتة ، وقد قال تعالى : [فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون]³. و المقلد غير العالم ، فلا يصح له إلا سؤال أهل الذكر⁴.

و قال الإمام محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - : الواجب على العوام الذين لا قدرة لهم على التعلم سؤال أهل العلم والعمل بما أفتوهم به⁵.

وفتوى علماء هذا العصر في قضية الخروج على حكام الجزائر بالنسبة لمن لم يبلغ درجتهم في الاجتهاد قائمة مقام الدليل و البرهان كما قال الشاطبي - رحمه الله - : فتاوى المجتهدين بالنسبة إلى العوام كالأدلة الشرعية بالنسبة إلى المجتهدين⁶.

فيا أخي المقاتل ! أفكانت فتوى العلماء الربانيين المجمع عليها ، والمعلومة من الدين بالضرورة أقل عندك تأثيرا من فتوى مجهول لا تعرف عنه شيئا ، الويل لك إن كان الأمر كذلك ، ثم الويل لك إن قلدت هذا المجهول العين من غير إطلاع على دليله ولا علم لك بأن معه الحق ، إذ والحالة هذه تتبع هواك لا شرع مولاك ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه - : إن قلد شخص دون نظيره بمجرد هواه ، ونصره بيده ولسانه ، من غير علم أن معه الحق فهذا من أهل الجاهلية ، وإن كان متبوعه مصيبا لم يكن عمله صالحا ، وإن كان متبوعه مخطئا كان آثما ، كمن قال في

¹ - مجموع الفتاوى ج20 ص10.

² - مختصر بيان العلم وفضله ، اختصره أبو عبد الرحمن محمود الجزائري . دار هومة ، الجزائر . ط2 ، 1417 ، ص 116.

³ - النحل : 43.

⁴ - الموافقات ج5 ، ص337.

⁵ - أعضاء البيان دار الكتب العلمية ط1 ، 1417 ، ج7 ، ص 351.

⁶ - الموافقات ج5 ، ص 336.

القرآن برأيه ، فإن أصاب فقد أخطأ ، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار¹ .**.

أما زعمك أن هؤلاء العلماء يجهلون واقعنا وليس لهم صلة به ، فلا نأخذ بفتواهم ، فهو من عجيب تناقضاتكم إذ تعرفون أن المهوسين المجروحين الذين أفتوا لكم بالخروج لا يعيشون بين أظهركم ، وإنما يعيشون في عواصم الاستعمار بين أظهر الكفار برغبة واختيار ، فلماذا لا تضربون بعرض الحائط فتواهم ؟ أم أن الهوى قد فعل فيكم أكثر مما تفعله الصهباء في الأذهان ، والله المستعان . جاء في الحكم : ** لا نخاف عليك أن تلتبس الطريق عليك ، وإنما نخاف عليك من غلبة الهوى عليك . ** وصدق الله تعالى حين قال : [ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض واتبع هواه]² * . وقال أيضا : [واتبع هواه وكان أمره فرطا]³.

وهل تظن أنه بلغ التغفيل والبلادة بعلمائنا الكبار الذين يشهد لهم العالم الإسلامي بأنهم مصابيح الهدى ، وينابيع العلم والحكمة ، إلى حد أن يفتوا في هذه القضية الخطيرة دون علم بواقعنا [سبحانك هذا بهتان عظيم]⁴ * [كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا]⁵.

و والله لو كانت منزلة علمائنا في قلوبكم عالية لما وقعتم في هذه الوقعة ، إذ النيل منهم سمة الضالين عن الطريق ، والزائغين عن الحق ، قال الإمام الطحاوي - رحمه الله :- وعلماء السلف من السابقين ، ومن بعدهم من التابعين - أهل الخير والأثر ، وأهل الفقه والنظر - لا يذكرون إلا بالجميل - ومن ذكرهم بسوء فهو على غير سبيل⁶ . قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ليس منا من لم يجل كبيرنا ، ويرحم صغيرنا ، ويعرف لعالمنا حقه⁷ . فمن نيز علمائنا الكبار - الكبار سنا وعلمنا وديننا وتجربة - بأنهم لا يفقهون الواقع ، لم يعرف حقهم ، ولم يجلهم ، بل عقهم ، وصدق من قال : * لا يعرف فضل أهل الفضل إلا أهل الفضل * والذي نفسي بيده ، ما أفتى علمائنا الأخيار في يوم من الأيام في مسألة ، وهم لم يعلموا ما أحاط بها من ملابسات ، هذا هو ظننا واعتقادنا فيهم ، و أستطيع أن أقول : إنهم أعلم منكم بواقعكم لأنهم قبلة السائلين ، والذين يتصلون بهم في كل لحظة وحين من سائر أنحاء البلاد من المقاتلين و المسالمين للسؤال عن حكم الله فيما يجري في واقعكم لا يحصون ولا يعدون ، أما أنتم -بحكم تفرقكم ، وبعدمكم فيما بينكم ، والحصار المشدد عليكم - قد لا تعلمون ما يجري حتى خارج المغارات التي فيها اختبأتم ، فكيف تفقهون واقع غيركم ممن هم من جماعتكم أو خارجها ، وهم يعدون عنكم مسيرة ليال و أيام ، فالإنصاف الإنصاف يا قوم !

إن علمائنا الكبار أعلم بدين الله وبواقعكم منكم ، و سيزول الالتباس في يوم مجموع له الناس .

أخي المقاتل ! ففيما سطرته كفاية لإقناعك بأن واجب الإجابة إلى دعوة الخروج على الحكام إنما يصبح محتما ، و التقاعس عنه إنما حينما يدعوا علمائنا الكبار الثقات إليه ، وما داموا قد كفونا مؤنة البحث في مسألة الخروج على حكام الجزائر ، و اعتبروا ما أنتم فيه فسادا لا جهادا ، فلا يسعكم - شرعا - إلا إلقاء السلاح ، والرجوع إلى الأهل

¹ - مجموع الفتاوى ج 7 ، ص 50.

² - الأعراف : 176.

³ - الكهف : 28.

⁴ - النور : 16.

⁵ - الكهف : 5.

⁶ - شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز المكتب الإسلامي ط: 9 ص : 491.

⁷ - حديث حسن ، أنظر صحيح الجامع: 5443.

فوراً لإنقاذ أنفسكم من النار ، لأن شرط المتابعة في هذا العمل الذي أقدمتم عليه -على فرض وجود شرط الإخلاص - غير متحقق فيه كما هو معلوم لدى العام والخاص [فوق الحق وبطل ما كانوا يعملون]¹ .

شروط الخروج على الحاكم

ولما كانت النفس تزداد إيماناً على إيمان ، حين ترى الأدلة وقوتها ، وفساد الشبه ، وبطلان الحجج المعارضة لذلك ، رأيت من تمام النصح إيضاح دليل علمائنا الأفاضل ، فيما ذهبوا إليه من تحريم الخروج على حكام الجزائر ، فأقول:

باستقراء نصوص الشرع في موضوع الخروج على الحاكم ، تبين لعلمائنا الأخيار أن للخروج على الحاكم شروطاً خمسة دقيقة منضبطة ، ما توفرت و وجدت وجب الخروج ، وإذا لم يتحقق شرط منها منع و حرم.

الشرط الأول العلم اليقيني بكفر الحاكم:

- ولا يتم ذلك إلا بضوابط خمسة شرعية دقيقة:

1- الضابط الأول : التكفير من صلاحيات العالم الراسخ في العلم .: قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان -حفظه الله - : * التكفير خطير ، ولا يجوز لكل أحد أن يتفوه به في حق غيره ، إنما هذا من صلاحيات الحاكم الشرعي ، ومن صلاحيات أهل العلم الراسخين في العلم ، الذين يعرفون الإسلام ، و يعرفون نواقض الإسلام ، و يعرفون الأحوال ، و يدرسون واقع الناس والمجتمعات ، فهم أهل الحكم بالتكفير وغيره ، و أما أفراد الناس ، و أنصاف المتعلمين ، فهؤلاء ليس من حقهم إطلاق التكفير على الأشخاص ، أو على الجماعات ، أو على الدول ، لأنهم غير مؤهلين لهذا الحكم².

فالتفتى بأن فلانا بعينه كافر ، فإنما هو لأهل العلم العالمين بالشرع ، و المتفقهين في الدين والعاملين بعلمهم ، والبالغين رتبة الفتوى والاجتهاد.

2- الضابط الثاني : لا يحكم بالكفر على مرتكب ناقض من نواقض الإسلام إلا بعد الإنذار وإقامة الحجة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : فليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين وإن أخطأ وغلط ، حتى تقام عليه الحجة ، و تبين له المحجة ، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل عنه بالشك ، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة³.

وقال أيضاً : وحقيقة الأمر في ذلك : أن القول قد يكون كفراً ، فيطلق القول بتكفير صاحبه ، ويقال من قال كذا فهو كافر ، لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها ... قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق ، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده ، أو لم يتمكن من فهمها وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذر الله بها⁴.

وقال أيضاً : هذا مع أي دائماً -ومن جالسني يعلم ذلك مني - أي من أعظم نهيها عن أن ينسب معين إلى تكفير

¹ - الأعراف : 118.

² - مراجعات في فقه الواقع السياسي والفكري : إعداد : عبد الله الرفاعي ، دار الفتحة ، الشارقة ط: 1 ، 1415هـ، ص: 50، 51.

³ - مجموع الفتاوى ج12 ص286.

⁴ - المجموع: ج23 ص196.

وتفسيق ، ومعصية إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كانا كافرا تارة ، وفاسقا أخرى ، وعاصيا أخرى¹. فلا يحكم على معين بالكفر والردة إلا بعد قيام الحجة ، وانتفاء العذر والشبهة ، فإذا قامت الحجة على يد من هو أهل لإقامتها كفر حينئذ.

3- الضابط الثالث : لا تقوم الحجة إلا إذا وضحت وضوحا تاما عند المبلغ ، ولم يكن عنده ما يدفعها به

:يشترط في قيام الحجة بلوغها على التفصيل لا على الإجمال ، بحيث يجب على المقيم لها أن يوضح للمبلغ الدليل الشرعي ، ويشرحه له شرحا واضحا يحصل به العلم واليقين ، ويدفع كل شبهة تعارض ما هو بصدد إثباته أو نفيه ، لأنه لا يمكن الجرم بتكذيب المبلغ لله ورسوله ، وهو لم يعرف الدليل التفصيلي ، ولا بطلان الحجج التي استند إليها ، ولا فساد الشبه التي سوغت له فعل ما فعل ، أو اعتقاد ما اعتقد ، خاصة في الأمور التي كثر اللبس فيها ، كمسائل الحكم بما أنزل الله ، والاحتكام إلى القوانين الوضعية ، بسبب الشبهات الكفرية التي يثيرها دعاة القبورية ، ومشايخ السوء ، وعليه فمن لم توضح له الحجة إيضاحا تاما ، بحيث لم يفهم دلالتها ، أو لم يتضح له الحق ، أو بقيت عنده شبهة لم تُزَل ، لم تقم عليه الحجة ، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يقول : ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية ، والنفاة الذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم : أنا لو وافقتكم كنت كافرا لأني أعلم أن قولكم كفر ، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال ، وكان هذا خطابا لعلمائهم ، وقضاةكم ، وشيوخهم ، وأمرائهم ، وأصل جهلهم شبهات عقلية حصلت لرؤوسهم ، في قصور من معرفة المنقول الصحيح ، والمعقول الصريح الموافق له².

فنخلص من هذا الكلام النفيس أن الذي لم يظهر له وجه الحق ، ولم يُبين له غلطه لا يمكن القطع بكفره ، لأن الحجة لم تقم عليه ، وبهذا نعرف خطأ من يعتقد أن الحجة تقوم على المرء بمجرد وصول الدليل إليه وإن لم يفهمه ، ولم تدفع الشبه العارضة له ، والله تعالى يقول : [وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يُبين لهم ما يتقون]³ وقال أيضا : ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى...⁴. فلا بد إذن من وضوح الحجة عند المبلغ وفهمه لها لكي يقال : إنه قد قامت الحجة عليه ، فهذا موسى عليه السلام لما رأى من فرعون جحود رسالته قال له [أَوَ لَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ ، قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَادِقِينَ ، فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ]⁵... عظيم الشكل ، بديع في الضخامة ، والهول ، والمنظر العظيم الفظيع الباهر⁶ - [ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين]⁷ * (كفلقة القمر تتلألأ نورا يبهل الأبصار)⁸ ومع هذا كله لم تقم الحجة على فرعون وقومه ، لاعتقاد القوم أن ما جاء به موسى عليه السلام من قبيل الشعوذة ومن جنس ما يأتي به السحرة (لأنه من المقرر عندهم أن السحرة يأتون من

¹ - مجموع الفتاوى : ج3 ص147.

² - الرد على البكري ص259. نقلا عن كتاب : منهج ابن تيمية في مسألة التكفير ، لعبد المجيد المشيبي ، مكتبة السلف ط1 ، 1418 ، ج1 ، ص217.

³ - التوبة* 115 .

⁴ - النساء*

⁵ - الشعراء* 30-32.

⁶ - قصص الأنبياء لابن كثير ط دار الفكر : ص247.

⁷ - الشعراء : 33.

⁸ - قصص الأنبياء . ص247*.

العجائب بما لا يقدر عليه الناس)¹. (وكان السحر في زمانهم غالبا كثيرا ظاهرا)². لذا أقسم فرعون ليأتين بسحر مثل ما جاء به موسى في زعمه لإثبات أن موسى عليه السلام ساحر وليس برسول ، فطلب من موسى أن يختار يوم اللقاء للمناظرة والمغالبة في السحر. فقرر موسى عليه السلام أن يكون وقت ذلك يوم الزينة ليظهر الحق ، ويزهق الباطل على رؤوس الأشهاد ، ويشيع خبر الانتصار في كل بلاد ، وتقوم الحجة على سائر العباد. فلما اجتمعوا يوم الزينة ، ألقى السحرة حبالم وعصيتهم ، وخيلوا بسحرهم لأعين الناس أن الحبال والعصي تسعى ، فعند ذلك ألقى موسى عليه السلام عصاه ، قال ابن كثير — رحمه الله — (وهو يصور المشهد): "لما ألقاه صارت حية عظيمة ذات قوائم — فيما ذكره غير واحد من علماء السلف — و عنق عظيم ، و شكل هائل مزعج ، بحيث أن الناس انحازوا منها ، وهربوا سريعا و تأخروا عن مكائنها ، و أقبلت هي على ما ألقوه من الحبال و العصى فجعلت تلقفه واحدا واحدا في أسرع ما يكون من الحركة ، والناس ينظرون إليها و يتعجبون منها ، و أما السحرة فإنهم رأوا ما هالم وحيرهم في أمرهم ، وأطلعوا على أمر لم يكن في خلدتهم ولا بهم ، ولا يدخل تحت صناعاتهم و أشغالهم فعند ذلك و هناك تحققوا بما عندهم من العلم أن هذا ليس بسحر ولا شعودة و لا محال و لا خيال و لا زور و لا بهتان و لا ضلال ، بل الحق لا يقدر عليه إلا الحق الذي ابتعث هذا المؤيد به بالحق ، وكشف الله عن قلوبهم غشاوة الغفلة ، وأنارها بما ختق فيها من الهدى ، و أزاح عنها القسوة ، وأنابوا إلى ربهم و خروا له ساجدين ، و قالوا جهرة للحاضرين و لم يخشوا عقوبة ولا بلوى "آمننا برب هارون وموسى"³.

ففي هذه اللحظة بالذات قامت الحجة على الجميع لأن أهل الاختصاص بالسحر شهدوا أن مسألة العصا ليست من جنس الشعودة وإنما هي "آية من آيات الله ، و معجزة تنبئ بصدق موسى و صحة ما جاء به"⁴.

فلم يبق لفرعون و قومه بعد اللحظة أي شبهة يتمسكون بها ، ولذلك قال الله تعالى عنهم [و جحدوا بها و استيقنتها أنفسهم ظلما و علوا]⁵. فأخبر سبحانه أن تكذيبهم وكفرهم كان عن يقين ، وهو أقوى العلم ظلما منهم و علوا ، لا جهلا)⁶.

إذن لابد من التدقيق في قضية قيام الحجة ، لأنها في غاية الأهمية ، ولا يكفي وصول الدليل إلى المبلغ ، فلا بد من ظهور الحق ، و اتضاح السبيل عنده إلى درجة اليقين.

4- الضابط الرابع : لا يقيم الحجة إلا العالم العدل : إذا كان تبليغ الرسالة ، وإقامة الحجة من وظيفة الأنبياء كما قال تعالى [وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا]⁷. فبعدهم تكون هذه المهمة الصعبة لورثتهم ، وهم العلماء الراسخون في العلم ، و هم فقط الذين يستطيعون كشف كل الشبهات ، ورد سائر الضلالات بكلام يفيد العلم واليقين ، ولذلك قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - : ** لا ينبغي إصدار فتوى التكفير لأننا

¹ - تفسير السعدي ج3 ص434.

² - تفسير ابن كثير ج3 ص129.

³ - قصص الأنبياء مصدر سابق ص 252-253.

⁴ - تفسير السعدي ج3 ص 436.

⁵ - النمل 14.

⁶ - مفتاح دار السعادة لابن القيم : دار الجليل ، ج1-ص:172.

⁷ - الإسراء : 15

نرى اليوم كثيرا من إخواننا الناشئين في الدعوة ، أنهم أصيبوا بشيء من الغرور ، شيء من دعوى المعرفة والعلم ، فلذلك أنا أعتقد أن كل طالب علم ، بل لا أعتقد أن كل عالم فضلا عن طالب علم يستطيع أن يقيم الحجة على خصمه مهما كان هذا الخصم عريفا في الضلال ، لأن طالب العلم... بل العالم و الناقل السلفي قد يكون في عقيدته سليما ، لكن لا علم عنده بالحجج التي تبطل دعوى المبتدع المخالف إلا أن عنده بعض الأشياء... فهو حين يقدمها لمن يخالفه من المبتدعة يظن أنه أقام الحجة وليس الأمر كذلك ^{1**}.

ثم إن الرسوخ في العلم لا يكفي في إقامة الحجة ، فلا بد أن يكون المقيم للحجة عدلا وبعيدا عن كل ريبة ومظنة سوء ، ليكون حجة ومصدر ثقة عند المبلِّغ ، ولذلك كان أول شيء اعتمد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لإقامة الحجة على قومه في أول لقاء معهم أن عمد إلى تذكيرهم بهذا الأصل فقال صلى الله عليه وآله وسلم : **أرأيتم لو أخبرتكم أن خيلا بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي ؟ قالوا : نعم ما جربنا عليك إلا صدقا ، قال : أبو لهب : تبا لك سائر اليوم أهذا جمعتنا ؟ فترلت [تبت يدا أبي لهب وتب ، ما أغنى عنه ماله وما كسب]** ² . ولو كان ذلك الأصل ليس له اعتبار في إقامة الحجة ، لما أنزل الله قوله السابق متوعدا أبا لهب بالنار بسبب مقابلته إخبار محمد صلى الله عليه وسلم - بأنه رسول الله إليهم - بالصد والإنكار . فعلمهم القوي بصدقه ، وبعده عن الكذب ، وعدالته كاف لإقامة الحجة عليهم أنه رسول الله إليهم بعد أن أخبرهم ، ولقد كانت إجابة أبي سفيان لأسئلة هرقل ملك الروم حول سيرة النبي صلى الله عليه وسلم كافية لإقناع هرقل بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم - ولو لم يره ، ولم يعيش واقعه - وإقامة الحجة عليه ، حيث قال بعد سماعه لأخبار النبي صلى الله عليه وسلم : **** فإن كان ما يقول حقا فسيملك موضع قدمي هاتين** ^{3**} .

فدل ذلك أن سيرة المقيم للحجة إذا كانت مصونة من الأدناس ، و مما يشينها عند الناس ، كان لها وزن واعتبار في إقامة الحجة ، فإن شأها شيء من أعمال السفلة وقعت شبهة ، وردت الحجة في وجه مقيمها ، كما حصل لموسى عليه السلام حينما جاء إلى فرعون وقال له : **إني رسول رب العالمين ، قابله فرعون بالإعراض ، والنظر إليه بالازدراء ، واحتج عليه لرد نبوته بشبهة من حياته وسيرته ، فقال له : [ألم نربك فينا وليدا ولبث فينا من عمرك سنين ، وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين]** ⁴ وكأنه قال له : إن مقابلتك لإحساننا إليك بقتل رجل منا ثم الفرار لأكبر دليل على أنك لست رسولا ، لأن المعهود من الرسول أن لا يفعل فعلته . ولم تندفع عن موسى الشبهة حتى أخبر فرعون بأن ما فعله كان قبل أن يوحى الله إليه ، ويعتبه رسولا **[قال فعلتها إذا وأنا من الضالين]** ⁵ . فلا بد إذن لمن يريد أن يقيم الحجة ، ويكون على الناس حجة ، أن يقيم هذا الأصل ويراعيه ، وإلا رد قوله ، واضمحل تأثيره ، وضحك الناس عليه .

5- الضابط الخامس : أن يقوم الحاكم بعمل لا يحتمل التأويل غير الكفر : لذلك قال ابن حجر - رحمه الله - : ******

¹ - فتاوى الشيخ الألباني دار الرحاب الجزائر ص 636-637.

² - أخرجه البخاري في صحيحه -4770.

³ - أخرجه البخاري في صحيحه : 07.

⁴ - الشعراء : 18-19.

⁵ - الشعراء : 20.

لا يجوز الخروج عليهم ما دام فعلهم يحتمل التأويل¹. وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله -: **** يعني لو قدرنا أنهم فعلوا شيئاً نرى أنه كفر ، لكن فيه احتمال أنه ليس بكفر فإنه لا يجوز أن ننازعهم ، أن نخرج عليهم ، ونولهم ما تولوا².**

هذه هي الضوابط الخمسة التي يجب توفرها في الحكم على الحاكم أنه كافر ، فلا نعتقد أنها متوفرة في الحاكم الحالي ، وبسبب جهلها وقع من وقع في تكفيره و أنت أخي المقاتل منهم ، حيث أنك لما سمعت العلماء يطلقون القول بتكفير من نحى الشريعة الإسلامية ، وبدلها بالقوانين الوضعية -لأنه ما نحاها إلا لاعتقاده بأن القانون أحسن وأصلح من الشريعة -ظننت أن من فعل ذلك من الحكام فهو كافر عينا ، وهذا خطأ منك لعدم تفريقك بين الإطلاق والتعيين (((إطلاق التكفير ليس كتعيينه ، لأن الحكم به على المعين قد يختلف لمعنى التأويل ، أو جهل ، أو إكراه ، أو خطأ ، أو نسيان ، فإذا قال علمائنا : من قال كذا كفر ، ومن اعتقد كذا فهو خارج من الإسلام ، ليس معناه أنك إذا وجدت مسلماً وقع في ذلك حكمت عليه بالكفر ! لا ! لا يستحق وصف الكفر حتى تعلم يقيناً جازماً أن قامت عليه الحجة على يدي من هو أهل لإقامتها ، وتكون الحجة قد بلغت ، وفهمها فهما انتفى بذلك جهله ، ولم يبق في نفسه نوع تأويل ، ولشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله - كلام نفيس في بيان الفرق بين الإطلاق والتعيين ، وأن وعيد التكفير لا يلحق المتوعد به إلا إذا توفرت فيه شروط ، وانتفت عنه موانع. انظر جزء 20 من **** مجموع الفتاوى ص 139** ، فما فوق .

وهاهو الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله - يبين ذلك فيقول : **** أما بالنسبة لمن وضع قوانين الشريعة مع علمه بحكم الله ، وبمخالفة هذه القوانين لحكم الله ، فهذا قد بدل الشريعة بهذه القوانين ، فهو كافر لأنه لم يرغب بهذه القوانين عن شريعة الله إلا وهو يعتقد أنه خير للعباد والبلاد من شريعة الله ، وعندما نقول بأنه كافر ، فمعنى ذلك أن هذا الفعل يوصل إلى الكفر ، ولكن قد يكون الواضع له معذوراً مثل أن يغرر به كأن يقال : إن هذا لا يخالف الإسلام ، أو هذا من المصالح المرسله ، أو هذا مما رده الإسلام إلى الناس³.**

فمسألة تبديل الشريعة بالقوانين الوضعية لا بد فيها من تفصيل بين ما هو مخرج من الملة ، وما ليس بمخرج من الملة ، فليس كل من نحى الشريعة واستبدلها بالقانون الوضعي يكون كافراً ، إذ قد توجد فيه موانع تمنع من إثبات وصف الردة عليه كالجهل ، والتأويل ، والإكراه ، ولا يكون كافراً إلا إذا استحلت التبديل بقلبه بعد قيام الحجة عليه ، وهذا الأمر لا علم لنا به لأننا لم نؤمر أن نشق عن قلوب الناس ، وإنما صاحبه الذي يخبر به ويعرب عما في قلبه ، فإن باح -بعد قيام الحجة عليه- أنه يعتقد أن القوانين الوضعية أفضل من أحكام الشريعة ، أو أنها مساوية لها ، أو لا يصلح تطبيق شرع الله في هذا العصر فهو كافر مرتد ، ولا نظن أن حاكماً من حكام المسلمين المعاصرين يفعل ذلك وهو يعلم ما يترتب على ذلك من نتائج قد تكون سبباً في خلعه من منصبه ، أو استقالته . ثم إنه من الخطأ الفادح أن نقول : إن الحاكم نحى الشريعة ، وأقام القانون الوضعي مقامها (والذي يسمعه يظن أنه وجد كتاب الله يحكم الناس فعمد إلى إقصائه ، وليس كذلك ، لأنه من يوم الاستقلال لم يحكم كتاب الله)⁴ .

1 - فتح الباري ، دار ابن باديس الجزائر ط: 1418 ، ج 13 ص 12 .

2 - شرح رياض الصالحين تحقيق: عبد الله الطيار ، دار الوطن ط: 1415 ، ج 4 ص 514 .

3 - القول المفيد على كتاب التوحيد ، مؤسسة الرسالة ط: 1419 ، ج 2 ، ص 742 .

4 - مدارك النظر في السياسة الشرعية للشيخ: عبد المالك رمضان - حفظه الله - ، دار السبيل ، ص 382 .

فالحق أنه وصل إلى الحكم فوجد قوانين وضعية لكنه لم يغيرها ، وعدم تغييره لها لا يكون -دائما- سببه استحلال الحكم بغير ما أنزل الله ، فقد يكون عاجزا عن تحكيم شرع الله لوجود من يمنعه في الشعب من ذلك لو نادى به ، فهو معذور في ذلك كما عذر النجاشي حين لم يغير شريعة النصارى الكافرة لعجزه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : وكما كان يوسف عليه السلام -مع أهل مصر ، فإنهم كانوا كفارا ، ولم يمكنه أن يفعل معهم كل ما يعرفه من دين الإسلام ، فإنه دعاهم إلى التوحيد والإيمان فلم يجيبوه ، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون [ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به حتى إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا]¹.

وكذلك النجاشي ، هو وإن كان ملك النصارى ، فلم يطعه قومه في الدخول في الإسلام ، بل إنما دخل معه نفر منهم ، ولهذا لما مات لم يكن هناك أحد يصلي عليه ، فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ... ونحن نعلم قطعاً أنه لم يكن يمكنه أن يحكم بينهم بحكم القرآن ، والله قد فرض على نبيه بالمدينة أنه إذا جاءه أهل الكتاب لم يحكم بينهم إلا بما أنزل الله إليه ، وحذره أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه ، وهذا مثل الحكم في الزنا للمحصن بحد الرجم ، وفي الديات بالعدل ، والتسوية في الدماء بين الشريف والوضيع ، النفس بالنفس والعين بالعين وغير ذلك ، والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم القرآن ، فإن قومه لا يقرونه على ذلك ، وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين و التتار قاضياً -بل وإماماً- وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك ، بل هناك من يمنعه ذلك ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وعمر بن عبد العزيز عودي وأوذي على بعض ما أقامه من العدل ، وقيل أنه سم على ذلك . فالنجاشي وأمثاله سعداء في الجنة وإن كانوا لم يلتزموا من شرائع الإسلام ما لا يقدرّون على التزامه بل كانوا يحكمون بالأحكام التي يمكنهم الحكم بها².

-وما دام فعل حاكم الجزائر يحتل التأويل فلا يمكن إزالة إسلامه -الذي ثبت بيقين - بالشك والتخمين ، وسيرة إمام أهل السنة : أحمد بن حنبل -رحمه الله- مع الولاة الذين أجبروا الرعية بالسيف على اعتقاد عقيدة خلق القرآن ، وهي مسألة كفرية ، تكفي في دفع تهمة الكفر عن حكام الجزائر . ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- - فإن الإمام أحمد -مثلاً- قد باشر ** الجهمية ** الذين دعوه إلى خلق القرآن ، ونفي الصفات ، وامتنعوا وسائل علماء وقته ، وفتنوا المؤمنين والمؤمنات -الذين لم يوافقوهم على التجهم بالضرب والحبس والقتل والعزل عن الولايات ، وقطع الأرزاق ، و رد الشهادة ، وترك تخليصهم من أيدي العدو ، بحيث كان كثير من أولي الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم ، يكفرون كل من لم يكن جهمياً موافقاً لهم على نفي الصفات ، فلا يولونه ولاية ولا يفكونه عدواً ، ولا يعطونه شيئاً من بيت المال ، ولا يقبلون له شهادة ، ولا فتياً ولا رواية ، ويمتنعون الناس عند الولاية و الشهادة والإفتكاك من الأسر وغيرها ، من أقر بخلق القرآن حكموا له بالإيمان ، ومن لم يقر به لم يحكموا له بحكم أهل الإيمان ومن مان داعياً إلى غير التجهم قتلوه أو ضربوه وحبسوه ، ومعلوم أن هذا من أغلظ التجهم ، فإن الدعاء إلى المقالة أعظم من قولها ، وإثابة قائلها ومعاقبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها ، والعقوبة بالقتل لقائلها أعظم من العقوبة بالضرب . ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربوه وحبسوه واستغفر لهم ،

¹ - غافر: 34.

² - مجموع الفتاوى ج 19 ص: 116-117.

وحللهم مما فعلوه به من الظلم ، والدعاء إلى القول الذي هو كفر ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم .، فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع¹.

أعد أخي المقاتل قراءة هذا النص -ولو كان طويلا - مرة أخرى ، و تصور كيف كان الإمام أحمد وغيره من العلماء الذين وقفوا إلى جنبه يناظرون الولاة والقضاة ودعاة الجهمية ، ويبيّنون لهم أن الدعوة إلى مثل هذا الأمر ، وإلزامه على الناس كفر بواح لا يرضاه الله ولا رسوله ، فرغم ذلك - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله * * - لم يكفرهم أحمد وأمثاله بل كان يعتقد إيمانهم ، وإمامتهم ويدعوا لهم ويرى الإلتزام بهم في الصلوات خلفهم ، والحج والغزو معهم والمنع من الخروج عليهم ما يراه لأمثالهم من الأئمة ، وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم وإن لم يعلموا أنه كفر ، وكان ينكره ويجاهدهم على رده بحسب الإمكان فيجمع بين طاعة الله ورسوله في إظهار الدين ، وإنكار البدع الجهمية الملحدتين وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة وإن كانوا جهالا مبتدعين وظلمة فاسقين². * *. وكما قال أيضا : * * فالإمام أحمد - رحمه الله - ترحم عليهم واستغفر لهم لعلمه بأنه لم يتبين لهم أنهم مكذبون للرسول ، ولا جاحدون لما جاء به ، ولكن تأولوا فأخطأوا ، وقلدوا من قال لهم ذلك³ . وكذلك قال علمائنا الأخيار أن حاكم بلاد الجزائر ليس بكافر لأنه يعيش في بيئة أندرس فيها العلم الشرعي واختلط بأقوام لا يعلمون كثيرا مما بعث به الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم تكن الحجة قائمة عليه ، والإقدام على تكفيره لا يكون إلا ببرهان أوضح من شمس النهار وهذا معدوم وعليه فليس بمرتد وإذا كان الأمر كذلك فالشرط الذي عليه بني خروج إخواننا المقاتلين منعدم ، وما بني على فاسد فهو فاسد ، لأنه لا يستقيم الظل والعود أعوج.

الشرط الثاني :

أن تكون هناك قدرة يتيقن أو يغلب على الظن إزاحة الحاكم المرتد و إيجاد حاكم مسلم تتوفر فيه شروط الإمامة الكبرى : لقد أجمع العلماء كلهم على اشتراط القوة عند الخروج على الحاكم المرتد لقوله تعالى [وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة و من رباط الخيل ترهبون به عدو الله و عدوكم]⁴. والآية اشترطت شرطا في هذه القوة المعدة ، وهو أن تكون العدة مرهبة بنفسها ، بحيث إذا سمع بها السامع أو رآها علم أنها قوة مرهبة . فلا تكفي البنادق المكسورة و الأسلحة البدائية لأن الخارجين سيواجهون جيشا مسلحا بأقوى أنواع الأسلحة وأحدثها وأفتكها و المعركة غير متكافئة ، والنصر في الغالب للأقوى .

فلا بد عند الخروج من إعداد العدة الكافية و المرهبة في نفس الوقت ، وإذا لم يكن لدى الخارجين عدة ترهب الحاكم المرتد وتحطم قواه ، وكانوا من قلة العدد بحيث يغلب على الظن أنهم سيقتلون دون الوصول إلى إزاحة الحاكم المرتد وخلعه ، و استبداله بخير منه حُرْم . لأن مصلحة حفظ نفوس المسلمين مقدمة على تلك المصلحة التي من أجلها خرجوا ، وهي موهومة و منفية الوقوع ، ولا يكلف الله نفسا إلا ما تستطيع . قال شيخ الإسلام ابن

¹ - مجموع الفتاوى : ج 12 ص 261-262 .

² - مجموع الفتاوى : ج 7 ، ص 312 .

³ - مجموع الفتاوى : ج 23 ص : 197.

⁴ - الأنفال 60.

تيمية — رحمه الله — "فإن العجز مسقط للأمر و النهي ، وإن كان واجبا في الأصل"¹ .

ولا يوجد عالم من العلماء المعتبرين يقول :أخرجوا على أي حالة كنتم ! قال الشيخ عبد العزيز بن باز — رحمه الله — : "إذا رأى المسلمون كفرا بواحا عندهم من الله فيه برهان ، فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة ، أما إذا لم تكن عندهم قدرة فلا يخرجون"² .

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين — رحمه الله — : "فإن لم يكن لدينا قدرة فلا يجوز الخروج ، لأن هذا من إلقاء النفس في التهلكة أي فائدة إذا خرجنا على هذا الوالي الذي رأينا عنده كفرا بواحا عندنا فيه من الله برهان ، ونحن لا نخرج إلا بسكين المطبخ ، وهو معه الدبابات و الرشاشات ؟ لا فائدة ! ومعنى هذا أننا خرجنا لنقتل أنفسنا"³ .

وقال الشيخ صالح الفوزان — حفظه الله — " : فإن كان في المسلمين قوة و فيهم استطاعة لمقاتلته و تنحيته عن الحكم و إيجاد حاكم مسلم فإنه يجب عليهم ذلك ، وهذا من الجهاد في سبيل الله ، أما إذا كانوا لا يستطيعون إزالته فلا يجوز لهم أن يتحرشوا بالظلمة والكفرة ، لأن هذا يعود على المسلمين بالضرر والإبادة"⁴ .
وقال أيضا : ** أما إذا كانت القوة مظنونة أو غير متيقنة فإنه لا تجوز المخاطرة بالمسلمين ، والزج بهم في مخاطر قد تؤدي بهم إلى النهاية غير الحميدة ، وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في مكة والمدينة خير شاهد على هذا . **

و قال الشيخ عمر سليمان الأشقر -حفظه الله- : وقد طلب الصحابة من الرسول صلى الله عليه وسلم و هم ضعفاء في مكة أن يأذن لهم بالحرب والقتال ، فقال لهم : كفوا أيديكم . وقال له الأنصار بعد بيعة العقبة : إن شئت ملنا على أهل مِثْنِ بسيفونا . فقال : إنا لم نؤمر بذلك . وعندما كانوا يطالبونه بأن يدعوا الله لهم بالنصر ، كان يشرهم بأن النصر آتٍ ، ويقول : ولكنكم تستعجلون . وعدم الإذن لهم بذلك لم يكن تعسفا ، بل كان الحكمة بعينها ، فالقلة المستضعفة لا تستطيع أن تواجه الكثرة الكافرة ، و القلة المستضعفة لا تملك الأرض ، والإستقلال والسلاح و المال الكافي ، فاللجوء إلى القوة تدمير للقوة الإسلامية قبل أن تقف على رجليها⁵ .

وهذا الشرط -العدة المهرية- منعدم في هذا الزمان عند الخارجين ، و متوفر بقوة عند السلطان ، قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله - : إذا سلمنا جدلا أن هؤلاء الحكام كفار كفر ردة ! ماذا يمكن أن تصنعوا و تفعلوا ؟ ها هم هؤلاء الكفار قد احتلوا من بلاد الإسلام مواقع عدة ، ونحن مع الأسف ابتلينا باحتلال اليهود لفلسطين ، فما الذي نستطيع نحن وأنتم فعله مع هؤلاء (قال ابن تيمية -رحمه الله - : إذ ليس قتالهم بأولى من قتال المشركين والكفار و معلوم أن ذلك مشروط بالقدرة والإمكان⁶ . حتى تقفوا أنتم وحدكم ضد أولئك الحكام الذين تظنون و تدعون أنهم كفار⁷ .

¹ - مجموع الفتاوى ج20 ص36.

² - مراجعات في الفكر السياسي ص 25.

³ - شرح رياض الصالحين ج4 ص 515 .

⁴ - مراجعات في الفقه السياسي ص 52.

⁵ - محاضرات إسلامية : دار النفائس ط1 : 1418. ص: 296 .

⁶ - مجموع الفتاوى - 4/271 .

⁷ - التحذير من فتنة التكفير لعلي حسن ط الراية 1 : 1417 هجرية . ص: 37.

صدق - والله - لم تفعلوا شيئا ، ولم تصلوا إلى هدفكم رغم مرور أكثر من ثماني سنوات على خروجكم ، فكيف تأملون الوصول إلى الحكم وقد السَّلاحَ المئات منكم ، وتخلّى الألوفا عن تأييدكم ومساعدتكم بعد علمهم بأن خروجكم غير مشروع ، ومساعدتكم ماديا ومعنويا يُعدّ تعاوناً على الإثم والعدوان؟! .

و رحم الله الشيخ محمد بن صالح العثيمين حين قال : * فلو فرضنا أن الخروج المشار إليه على هذا الحاكم واجب ، فإنه لا يجب علينا ، ونحن لا نستطيع إزاحته فالأمر واضح ... لكنه الهوى يهوى بصاحبه¹.

الشرط الثالث:

الإعداد الروحي للفئة الخارجة على الحاكم الكافر: لا بد للفئة الخارجة أن تكون قد تهيأت من الناحية العقائدية والأخلاقية والسلوكية إعداداً كافياً شاملاً يسمح لها بالخضوع لأمر الله في كل وقت وحين ، لأن الله تعالى لم يأمر الفئة المؤمنة الأولى بالخروج على الحاكم المشرك ، وإعداد العدة المادية من سلاح وعتاد حرب إلا بعد أن اكتملت العدة الروحية باكتمال تربية الجيل الذي تقوم على يديه دولة الخلافة على منهاج النبوة عقيدة و منهجا وعملا وسلوكا .

ولقد ذكر الله تعالى عقب آية بيعة الله على القتال والشهادة قوله عز وجل : [التائبون العابدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف و الناهون عن المنكر و الحافظون لحدود الله و بشر المؤمنين]² .

ليبين لنا أنه لم يعرض على تلك الفئة الأولى من الناس سلعة الجنة ، ويطلب منها ثمنها الذي هو بذل النفس و المال في جهاد أعدائه ، و يعقد معها ها العقد حتى اتصفوا بهذه الصفات :

1- التائبون : أي لازموا في سائر الأوقات التوبة عن جميع المخالفات .

2- العابدون : أي لازموا الصراط المستقيم ، واستمروا على طاعة الله بالانقياد لأمره ونهيه .

3- الحامدون : أي حمدوا الله على ما يحبون وما يكرهون ، وأثنوا على الله بذكر نعمه عليهم في آناء الليل و آناء

النَّهار

4- السائحون : أي ساحوا في الأرض ، وسافروا للحج و العمرة والجهاد و طلب العلم و صلة الأقارب و عيادة المريض و نحو ذلك من القربات التي تجعل القلب معلقا بالرب سبحانه وتعالى .

5- الراكعون الساجدون : أي أكثروا من الصلاة و أطالوا فيها السجود .

6- الآمرون بالمعروف و الناهون عن المنكر : أي قاموا بدعوة الناس إلى فعل الواجبات و المستحبات وترك ما نهى الله و رسوله عنه .

7- الحافظون لحدود الله : أي لازموا حدود ما أنزل الله فعلا وتركاً .

هذه هي الصفات الواجب توفرها في الجماعة التي تخرج في سبيل الله ، و هي صفات الذي وعد الله بنصرهم . قال الإمام محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله- : إن الله جل و علا يبين صفات الذين وعدهم بنصره لتمييزهم عن غيرهم فقال مُبيناً من أقسم أنه ينصره الله جل و علا : [الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة و آتوا الزكاة و أمروا

¹ - مصدر سابق : ص 111 .

² - التوبة : 112.

بالمعروف و نهوا عن المنكر [...] ¹..... وفي... الآية دليل أنه لا وعد من الله بالنصر إلا مع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، فالذين يمكن الله لهم في الأرض ، و يجعل الكلمة فيها و السلطان لهم ، و مع ذلك لا يقيمون الصلاة و لا يؤتون الزكاة ، ولا يأمرؤن بالمعروف ، ولا ينهاون عن المنكر ، فليس لهم وعد من الله بالنصر ، لأنهم ليسوا حزبه ، ولا من أوليائه ، فلو طلبوا النصر من الله بناء على أنه وعدهم إياه ، فمثلهم كمثل الأجير الذي يمتنع من عمل ما اجر عليه ثم يطلب الأجرة ، ومن هذا شأنه فلا عقل له ^{2*} .

فحين تجتمع هذه المواصفات في الجماعة الخارجة يجوز لها أن تعدّ العدة المادية استجابة لقوله تعالى : [و أعدوا لهم ما استطعتم من قوة] ³ .

أما قبل ذلك فلا يجوز لها أن تفكر في الإعداد المادي لأن الأمر به لم يتزل إلا بعد اكتمال العدة الروحية في الجماعة الأولى ، و هنا أمر في غاية الأهمية يجب علينا أن نبه عليه ، وهو أنه لا يجوز للمؤمنين أن يخرجوا على الحاكم الكافر إلا إذا كان لهم أرضا يأوون إليها رفقة نسائهم وأبنائهم وذويهم ، ويستقرون فيها استقرارا تاما ، و يكونون (جميعا هم وعائلاتهم) في حماية من كل محنة أو فتنة تصدهم عن دينهم . لأن الصحابة الكرام الذين اكتملت تربيتهم على الدين الصحيح والعمل الصالح لم يؤذن لهم بقتال الكفار حتى هاجروا إلى المدينة واستقروا فيها مع ذويهم ، أما قبل ذلك فأمرؤا بالصبر والتقوى حتى يجعل الله لهم مخرجا . قال الشيخ عمر سليمان الأشقر -حفظه الله - : **فحكم القتال بالنسبة للمسلمين يحكمه الحال التي يكون عليها المسلمون ، فإن كان المسلمون في حال الضعف ، لا دولة تجمعهم ، ولا جيش يحمي كيافهم ، فلا يجب الحرب والقتال ، ولذا مُنع المسلمون من القتال في المرحلة المكية ، وكانت مهمة الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الفترة الدعوة والإنذار و التبليغ من غير قتال** ⁴ .

- يذكر شيخنا أبو عبد الباري أن شابا من الخارجين جاء إليه يأمره بالخروج معهم فقال له الشيخ : أنا أريد أن أموت مجاهدا ، ولكن لمن أترك أهلي وذريتي ، و من يخلفني فيهم والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا ، من خلفه في أهله فقد غزا ⁵ . فهل فعلتم ما يحميهم من الأخطار التي ستهددهم في دينهم و حرماتهم ومعاشهم بسبب خروجي معكم ؟ قال الشاب : لا .! فقال له الشيخ : سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين ! .

فعبوديتنا إذن في هذه الفترة التي نمر بها ، و هي تعلم العلم الصحيح ونشره ، و دعوة الناس إلى العمل الصالح بالحكمة والموعظة الحسنة ، والصبر على الأذى الذي يلحقنا من جراء دعوتنا ، أما الخروج على الحكام فلا يجوز لنا أن نفكر فيه ، و لو كانت هلكة الأمة على أيدي هؤلاء الحكام ، إذ لنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة . فهذا هو يقول لأبي هريرة رضي الله عنه : **[هلكة أمتي على أيدي غُلَمة من قريش]** ⁶ . و يعلمه أسمائهم

¹ - الحج : 41.

² - أضواء البيان ج5/ص: 481-482.

³ - الأنفال : 60 .

⁴ - مسائل من الكتاب والسنة ص243. دار النفائس . 1418 ط2.

⁵ - صحيح مسلم 40/13.

⁶ - أخرجه البخاري في صحيحه -7058.

وأسماء أبائهم ، رغم ذلك لم يأمر المسلمين بالخروج عليهم مع إخباره أن هلاك الأمة وفسادها على أيديهم ، و ما ذلك إلا لكون الخروج عليهم يجر فتنا عظيمة أكبر من التي حصلت من غير خروج . قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ونهى - أي النبي صلى الله عليه وسلم - عن قتالهم - أي الأمراء - لأن ذلك غير مقدور ، إذ مفسدته أعظم من مصلحته ، كما نُهي المسلمون في أول الإسلام عن القتال ، كما ذكره بقوله [ألم تر إلى الذين قيل لهم كُفُّوا أيديكم]¹ ، وكما كان النبي وأصحابه مأمورين بالصبر على أذى المشركين والمنافقين ، والعفو والصفح عنهم حتى يأتي الله بأمره)² وقال أيضا : فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف ، أو في وقت هو فيه مستضعف فليعمل بآية الصبر ، والصفح عمن يؤذي الله ورسوله)³ .

قال الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس - رحمه الله - وهو يوصي طلبته : اتقوا الله ، ارحموا عباد الله ، اخدموا العلم بتعلمه ونشره ، تحملوا كل بلاء ومشقة في سبيله ، وليهن عليكم كل عزيز ، ولتهن عليكم أرواحكم من أجله ، أما الأمور الحكومية و ما يتصل بها فدعوها لأهلها ، وإياكم أن تتعرضوا لها بشيء⁴ . وهذا كلام يكتب بماء الذهب . .

الشرط الرابع:

تحقق المصلحة وانتفاء المفسدة وراء الخروج على الحاكم المرتد: إن أهل العلم قاطبة جعلوا الخروج على الحاكم المرتد في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولم يجعلوه في باب الجهاد . و معنى ذلك أنه يجب أن يُنظر إلى المصالح والمفاسد التي تنتج عن الخروج . قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " وقد تكلمت على قتال الأئمة في غير هذا الموضوع ، وجماع ذلك داخل في القاعدة العامة : فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد ، والحسنات والسيئات أو تراخمت ، فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد ، وتعارضت المصالح والمفاسد ، فإن الأمر والنهي وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فيُنظر في المعارض له ، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر ، لم يكن مأمورا به ، بل يكون محرما إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته"⁵ .

وقال أيضا : " ومتى كان السعي في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقاءه ، لم يجوز الإتيان بأعظم الفسادين لدفع أذانهما "⁶ .

وهذا ما قرره أيضا الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - : " (إذا) كان الخروج يسبب شرا أكثر فليس لهم الخروج رعاية للمصالح العامة ، و القاعدة الشرعية المجمع عليها : أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشد منه ، بل يجب درء الشر بما يزيله أو يخففه ، أما درء الشر بشر أكثر فلا يجوز بإجماع المسلمين . فإذا كانت هذه الطائفة التي تريد إزالة هذا

¹ - النساء : 77.

² - مجموع الفتاوى - 4/271 .

³ - الصارم المسلول ط : محمد حلواني ج 2/ص 413.

⁴ - آثار الإمام ابن باديس (98/4).

⁵ - مجموع الفتاوى ج 28/ص 75.

⁶ - منهاج السنة النبوية 87/2.

السلطان الذي فعل كفرا بواحا و يكون عندها قدرة على أن تزيله ، و تضع إماما صالحا طيبا دون أن يترتب على ذلك فساد كبير على المسلمين و شر أعظم من شر هذا السلطان فلا بأس . أما إذا كان الخروج يترتب عليه فساد كبير ، واختلال الأمن ، و ظلم الناس ، واغتيال من لا يستحق الاغتيال إلى غير هذا من الفساد العظيم فهذا لا يجوز¹.

فالنظر في مآل الخروج على الحاكم المرتد معتبر مقصود شرعا ، والذي يسوغ له أن ينظر إلى ما يؤول إليه هذا الخروج ، و يقدر المصلحة و المفسدة منه هم العلماء المجتهدون الراسخون في العلم . وعلمائنا الربانيون قد أجمعوا في هذا العصر على تحريم الخروج على الحاكم لما ترتب على الخروج من ضرر وفتنة أعظم من فتنة بقائهم في الحكم قال الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - : "الخروج ليس فيه غير القتال و الفساد ، يقتلون و يقتلون ، فهم يبيدون أنفسهم و يبيدون الدعوة ، وهذا فيه فساد عظيم"².

وهاهي نتائج الخروج في الجزائر مشاهدة للعيان ، لا تزيد القلب إلا كمدا و حزنا ، و النفس ألما و حسرة ، دماء سفكت و أعراض أُنْتهكت ، وأموال سُلبت و مساجد عُطلت ، و بيوت هُدمت و نساء أُرملت و ذرية شردت ، و مداشر هُجرت ، و منكرات - لا تعد و لا تحصى - عمت وانتشرت حتى طغى الفساد على البلاد دون تحقيق ما من أجله خرجوا* قال الشيخ عبد الرحمان عبد الخالق: "إن السيف إذا وقع بين الأمة وقعت بسببه مفاسد كثيرة ، فالإمام لا بد وأن ينحاز له كثيرون معه ، خاصة إذا كانت الشوكة بيده كالسلاح و الجيوش ، و هؤلاء حتما سيتعصبون له، و من ذا يستطيع أن يصل إلى الإمام دون أن يقع القتل في مسلمين كثيرين يتترس بهم الإمام ، و هذه الأحداث شواهد على ما نقول ، و الأدهى من ذلك أن المنافقين من الحكام الذين يظهرون الإسلام وقد يبطنون غيره سيتخذون من خروج بعض المسلمين ذريعة إلى التنكيل بالمسلمين عامة ، واستئصال جذوره من المجتمع و التضيق على دعائه ، و قد فعلوا و مازالوا يفعلون ذلك عند كل بادرة يقام فيها في وجههم باليد و القوة³. قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل : "إذا وقع السيف عمت الفتنة ، وانقطعت السبل ، الصبر على هذا ، ويسلم لك دينك خير لك"⁴ و قد مر على خروجهم أكثر من ثماني سنوات لمثل هذا يموت القلب من كمد إن كان في القلب إسلام و إيمان

و والله إن الواقع ليكفي في إقناع الخارجين على الرجوع إلى أهليهم ، و وجوب التوبة من عملهم ، كما قال شيخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله - : " فظهر من المفاصد ما لم يكن قبل القتال و لم يحصل به مصلحة . و هذا دليل على أن تركه كان أفضل من فعله ، فإن فضائل الأعمال إنما هي بنتائجها و عواقبها"⁵.

الشرط الخامس:

القائد الذي سيقود هذه الفئة الخارجة لا بد أن يكون إماما مجتهدا لأن كل حركة في ساحة القتال تحتاج إلى حكم شرعي ، إن الله لما أوجب على بني إسرائيل القتال لم يترك المجال لهم ليختاروا القائد الذي سيقودهم فيه ، بل أمر نبيه

¹ - مراجعات في الفقه السياسي ص 25-26

² - مصدر سابق ص 22-23.

³ - فصول من السياسة الشرعية في الدعوة إلى الله دار القلم الكويت ط1420هـ ص (117).

⁴ - الجواب الأهم لمن سأل عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لفؤاد سراج عبد الغفار دار ابن الأثير الكويت ط1420هـ-ص 214-215.

⁵ - مجموع الفتاوى ج 4 ص 270-271 .

أن يؤمر عليهم رجلا يقال له طالوت ، و علل اختياره على غيره بكونه مبسوط في العلم أي نال رتبة الاجتهاد و الفتوى في علم الشرع ، وليس عالما فقط حيث قال تعالى : **[إن الله اصطفاه عليكم و زاده بسطة في العلم والجسم]**¹ .

ففي الآية إشارة واضحة لشرط (البسطة في العلم) في القائد . قال ابن عباس - رضي الله عنهما - عن طالوت : " إنه كان أعلم رجل في بني إسرائيل وأتمه"² .

فيستخلص من ذلك أن قيادة الجماعة الخارجة على الحاكم المرتد يجب أن تكون للعلماء الراسخين في العلم لا لطلبة العلم ، لأن الجماعة الخارجة ستصادف لا محالة في ساحة القتال وقائع و نوازل لا يستطيع إدلاء الحكم فيها إلا الراسخون في العلم و القتال الذي يقوده الهمج الرعاع عاقبته الهزيمة و الخسران ، وما نشاهد الآن من ظلم كبير و فساد عريض فإن منشأ القادة الذين هجموا على الفتوى وهم غير مؤهلين لها ، فضلوا و أضلوا . لذا كان عقد الإمارة موكول لأهل الحل و العقد من الراسخين في العلم ، فهم فقط الذين يعقدون الإمارة لمن استجمع الشروط الواجب توفرها في الأمير . و الأمراء الذين تأمروا على الجماعة الخارجة اليوم لم ينصبهم أحد من العلماء الربانيين ، و لا زكاهم أحد من العلماء المعترين فليعلم ذلك.

فيجب توفر العلم الواسع في قادة القتال لضبط الأعمال على مقتضى الشرع ، و للحفاظ على مسيرة القتال من الانحراف عن غايتها الشرعية . فإن لم يتوفر هذا فيهم لم نخرج معهم . و مآل قتال كان قادته عميانا جهالا ، أصبح لا يخفى على أحد ، والله الحمد ، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.

الخاتمة:

هذه هي شروط الخروج على الحاكم و بسبب جهلها خرج من خرج . فيا أخي المقاتل تأملها جيدا ، و اقرأها بتمعن و تدبر ، و افرع إلى ربك أن يفهمك إياها ، و تضرع إليه أن يوفقك للحق و يعينك على إتباعه ، و أسأله سؤال المضطر بهذا الدعاء المأثور عن الرسول صلى الله عليه وسلم : " اللهم رب جبريل و ميكائيل و اسرافيل ! فاطر السماوات والأرض ! علم الغيب و الشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، أهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم "³ أخرجه مسلم (770) ، و هذا الدعاء جليل ينبغي الاعتناء به و الإكثار منه عند عدم تبين الحق وكثرة الشبهات. فإن علم الله منك صدق الطلب هداك - والله - إلى الحق قال تعالى : **[فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه]**⁴ . و اعلم أخي المقاتل أنه لا عيب إن رجعت إلى أهلك ، و تبنت عن عملك - و لو طال أمد خروجك - مادام تبين لك غلطك ، و اتضح لك أنك تعصي ربك بهذا الخروج و تيقنت أن كل دقيقة تزيدك في الجبال تزداد بها بعدا عن الله و المؤمن الصادق الذي يخاف ربه لا يزال يطلب العلم ، فإذا تبين له من العلم ما كان خافيا عليه اتبعه ، و لم يجد في نفيه حرجا من أن يقول للنأي "إني أخطأت في قولي ، أو أسأت في عملي . لأن الحق أحق أن يتبع . وإذا فترضنا أنه بقيت عندك شبهة فابعثها لنا

¹ - البقرة، 247 .

² - تفسير القرطبي المهيئة المصرية العامة ط 3 ج 3 ص 246.

³ - أخرجه مسلم (770).

⁴ - البقرة 213.

لنجيبك عنها ، واحذر أن يشبكك ميثبط عن طلب الحق ، لأن من صرفك عنه فهو شيطان في صورة إنسان و إن ادعى تمسكه بالدين . وأخير الذين يفتون لك كالذين هم من أعضاء (اللجنة الشرعية) أننا ندعوهم لعقد جلسة معهم و مناظرتهم . فإن هربوا منها ، فاعلم أنهم عاجزون عن إقامة الدليل الشرعي على ما يفعلون ، وأنهم يسرون في دينهم على غير هدى ، و يخافون افتضاح أمرهم ، وكشف بطلان خروجهم قال تعالى : **[فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله إن الله لا يهدي القوم الظالمين، ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون]**¹.

وفقكم الله لما يحبه ويرضاه.

وألحقكم بأهاليكم على خير حال ، و جزى الله من أحسن ، وغفر الله لمن أساء ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

¹ - القصص:50-51.

الفهرس

03	المقدمة:
06	أحي المقاتل ! ارعني سمعك يرعاك الله:
11	شروط الخروج على الحكام:
11	الشرط الأول: العلم اليقيني بكفر الحاكم ويكون بضوابط خمسة :
11	-الضابط الأول : التكفير من صلاحيات العالم الراسخ في العلم
11	-الضابط الثاني :لا يحكم بالكفر على مرتكب ناقض من نوقض الإسلام إلا بعد الإنذار وإقامة الحجة
12	-الضابط الثالث : لا تقوم الحجة إلا إذا وضحت وضوحاً تاماً عند المبلِّغ ، ولم يكن عنده ما يدفعها به
13	-الضابط الرابع : لا يقيم الحجة إلا العالم العدل
14	-الضابط الخامس : أن يقوم الحاكم بعمل لا يحتمل التأويل غير الكفر
17	الشرط الثاني: أن تكون هناك قدرة يتيقن أو يغلب على الظن إزاحة الحاكم المرتد و إيجاد حاكم مسلم تتوفر فيه شروط الإمامة الكبرى
19	الشرط الثالث : الإعداد الروحي للفئة الخارجة على الحاكم الكافر
21	الشرط الرابع: تحقق المصلحة وانتفاء المفسدة وراء الخروج على الحاكم المرتد
22	الشرط الخامس: القائد الذي سيقود هذه الفئة الخارجة لا بد أن يكون إماماً مجتهداً
23	الخاتمة:
25	الفهرس